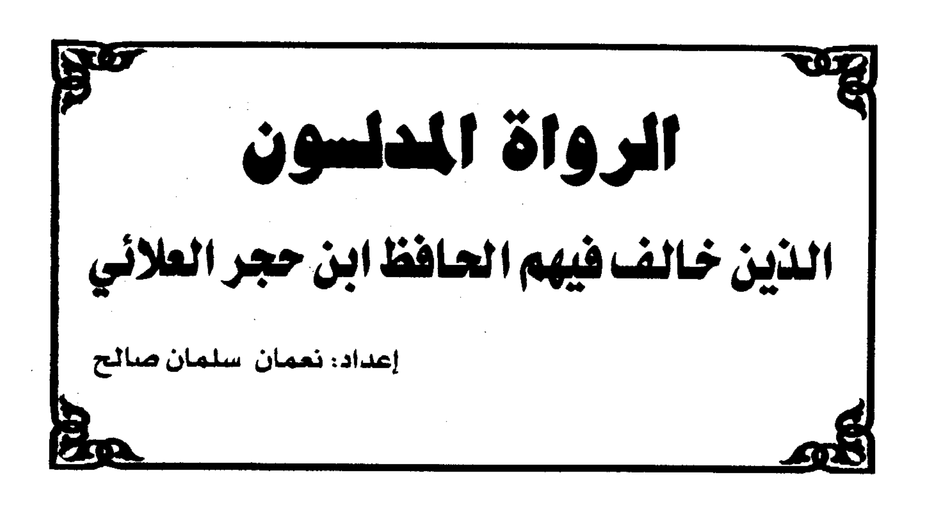


الرواة المدلسون

الذين خالف فيهم الحافظ ابن حجر العلائي

إعداد: نعمان سلمان صالح

مقدمة البحث :

الرواة الذين وُصِفُوا بالتدّليس ليسوا على مرتبةٍ واحدةٍ منْ حيثُ كثرة منْ نسَبَهم إلى التدليس أو منْ حيثُ إكثارُهم منه ، أو روايتُهُم عنْ الضعفاءِ والمجهولينَ ،أَو ضعفُهُم هُمْ في أنفسِهم إلى غير ذلكَ من الأوصافِ المؤثرةِ في الحكمِ على الراوي . وأولُ منْ جعلَ المدلّسينَ في مراتب هو: الحافظُ العلائيُّ في كتابه «جامع التحصيل في أَحكام المراسيل» حيثُ جعلَهُم في خمسِ مراتب، وتبِعَهُ على ذلكَ الحافظُ ابنُ حجرٍ وغيرُهُ من أَهلِ العلمِ ، وقد أضافَ الحافظُ ابنُ حجر إلى الأوصافِ التي ذكرَهَا العلائيُّ أوصافًا أُخرى ظهرتْ له من خلالِ التتبعِ والنَّظر، وتظهرُ فائدةُ معرفةِ مراتبِ المدلّسينَ حينَ الحكمِ على رواياتِهِم المعنْعنَة ، هل يُحكمُ عليها بالاتصالِ أمْ بالانقطاع ، فمنْ ندرَ تدّليسُه ليس كمنْ كثُرَ منْهُ واشتهرَ به ، ومنْ كانَ لا يدلِّسُ إلاّ عن ثقةٍ ليسَ كمنْ يُدلّسُ عنْ كلِ أحدٍ، ومنْ احتملَ الأئمةُ تدّليسَهُ وأَخرَجوا له في الصحيحِ لكثرةِ مروياتِه ، وقلةِ تدّليسهِ بجنبِ ما روى ليسَ كمنْ لم يُخرّج له فيهما ، فالحكمُ عليهم إذًا يختلفُ باختلافِ هذه الأوصافِ والمراتب ، قال العلائيُّ - رحمه الله - في كتابه «جامع التحصيل» (ص ١١٣): «ثم ليُعلَم بعدَ ذلكَ أنَّ هؤلاءِ كلهُم ليسُوا على حدٍ واحدٍ بحيثُ إنَّه يُتوقفُ في كلِّ ما قالَ فيه واحدٌ منهم «عنْ» ولمْ يصرحْ بالسماعِ ، بلْ همْ على طبقات» أ.هـ. المراد منه .

وهذا البحثُ يقصدُ منْهُ النَّظرُ في المدّلسينَ منْ أهلِ المرتبتينِ الثانيةِ والثالثةِ الذينَ اختلفَ فيْهم حُكْمُ الحافظِ ابنِ حجر عنْ حكمِ العلائيِّ ، ففي حينْ يجعل العلائيُّ راوياً ما في

أَهلِ المرتبةِ الثانيةِ من المدّلسين

نجدُ الحافظَ ابنَ حجرٍ يَعُدُّ هـذا الراوي نفسَه مـنْ أَهلِ المرتبـةِ الثالثـةِ ، وهـذا سيؤثّرُ في الحكمِ على هؤلاءِ الـرواة ، وعلـى الاحتجـاجِ برواياتِهم المعنْعنَـةِ التـي لـمْ يصرحوا فيهـا بالسماع.

وقدْ قمتُ بجمعِ هؤلاءِ الرواةِ الذينَ اختلفتْ مراتبُهُم ما بين الحافظِ ابنِ حجر والعلائيِّ منْ خلالِ استعراضِ كتابيّ «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائيّ ، و« طبقات المدلّسينَ » للحافظِ ابنِ حجر ، وحاولتُ جمعَ ما قالهُ العلماءُ في تدليسِ هؤلاءِ الرواةِ المُختَلفِ في مراتبِهم ، وبيانِ حكمِ عنعنَتهم إذا عنْعنُوا ولمْ يصرّحوا بالسماع ، وبيانِ الراجحِ أو الأقربِ إلى الصواب في مراتبِهم ، هلْ همْ من أَهلِ المرتبةِ الثانيةِ أمْ من أهلِ المرتبةِ الثالثةِ ، هذا وقد اضطرني البحثُ والنَظرُ أنْ أخالفَ كلاً من العلائيِّ وابنِ حجرٍ في الحكمِ على عبدِ الملكِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ جريجٍ فجعلتُه منْ أهلِ المرتبةِ الرابعةِ من المدّلسينَ، وهذا لا تأثيرَ له منْ حيثُ الحكم على عنْعنَته ، وإنما تأثيرُه فقط على تحديدِ الوصفِ اللائقِ به -كما سيأتي بيانه - فإنْ أصبتُ فبفضلٍ من الله وحده ، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي وأستغفرُ الله تعالى . هذا وأسألُ اللهَ تعالى أنْ يجعلَ أعمالنا وأقوالنا خالصةً لوجههِ الكريم ، وأنْ يعصمنا سبحانه من داءِ الرياءِ والسمعة ، الحمدُ للهِ على ما أَلهمنا ، ونسأَلهُ سبحانه أنْ يوفِقَنا للعملِ بما علّمنا ، وصلى اللهُ وسلّمَ وباركَ على سيدنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين.

بيان مراتب المدلسين :

بدا لي قبل البدءِ بذكرِ الرواةِ المُختَلفِ فيهم أنْ أذكرَ مراتبَ المدّلسيَن ،وأوصافَ هذهِ المراتبِ كما بيّنَها العلائيُّ وابنُ حجرٍ ليكونَ الناظرُ في هذا البحثِ على علمٍ بالمرادِ من قولنا : فلانٌ من المرتبةِ الثالثةِ أَو من المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المدّلسينَ وهكذا ، واقتصرتُ هنا على بيانِ المراتبِ التي لها تعلقٌ بالبحثِ وهي: المرتبة الثانية، والثالثة، والرابعة، وإليكَ بيانُها :

المرتبةُ الثانيةُ : قال العلائيُّ رحمهُ اللهُ: « وثانيها -أيْ المراتب- منْ احتملَ الأئمةُ تدليسَهُ وخرّجُوا له في الصحيح ، وإنْ لمْ يصرحْ بالسماعِ ، وذلك إمّا لإمامتهِ أو لقلةِ تدليسهِ في جنبِ

ما روى أو لأنه لا يدلّسُ إلاّ عنْ ثقةٍ وذلكَ كالزُهريِّ وسليمانَ الأعمش » في « جامع التحصيل » (١١٣). وذكرَ جماعةً من الرواة .

وذكر نحوه ابنُ حجرٍ في « طبقاتِ المُدلِّسين » (ص٢٣) فقالَ :(الثانيةُ : منْ احتملَ الأئمَةُ تدلّيسَهُ وأخرجوا له في الصحيحِ لإمامتِهِ ، وقلّةِ تدليسِه في جنْبِ ما روى كالثوريِّ، أو كانَ لا يُدلِّسُ إلاّ عن ثقةٍ كابنِ عيينة) أ.هـ.

المرتبةُ الثالثةُ : قال العلائيُّ (ص١١٣) :(وثالِثُها : منْ توقفَ فيهمْ جماعةٌ فلمْ يحتجُّوا بِهمْ إلاّ بما صرَّحوا فيهِ بالسَماعِ ، وقبِلَهم آخرونَ مُطلقاً كالطبَقةِ التي قبْلَهَا لأحَدِ الأسبابِ المتقدمةِ :كالحسنِ ، وقتادة ، وأبي إسحاق السَبيعِي ، وأبي الزُبَير، وأبي سفيان طلحة بن نافع...) وذكرَ جماعةً.

ولخّصَ الحافظُ ابنُ حجرٍ ذلكَ فقال (ص٢٣): (الثالثةُ: منْ أكثرَ منْ التدّليسِ فلمْ يحتجْ الأئِمةُ منْ حديثِهم إلاّ بما صرَّحوا فيه بالسماعِ ، ومنهمْ منْ ردَّ حديثَهم مُطْلقاً ، ومنهُمْ منْ قَبِلَهُم كأبي الزُبير المَكي) أ.هـ.

المرتبةُ الرابعةُ : قال العلائيُّ :(ورابِعُها: من اتفقوا على أنّه لا يُحتَجُّ بشيءٍ منْ حديثِهم إلاّ بما صرَّحوا فيه بالسماعِ لغلبةِ تدّليسِهِم وكثْرَتِه عن الضُعفاءِ والمجهولينَ كابنِ إسحاقَ، وبقية ، وحجّاجِ بن ارطأة)، وذكرَ جماعةً من الرواة، وبنحوِ ذلكَ قالَ ابنُ حجرٍ في «طبقات المُدلّسين».

بيان الرواة المختلف فيهم :

<u>١- ترجمةُ الحسنِ بنِ أبي الحسنِ البصري:</u>

هو الحسنُ بنُ أبي الحسنِ(يسار) أبو سعيدٍ مولى زيدِ بنِ ثابت.

قال ابنُ حبان رحمهُ اللهُ تعالى في « الثقات » (١٢٣/٤): (وُلِدَ لسنتينِ بقيتَا من خلافةِ عمر ، وخرجَ من المدينةِ لياليَ صفين، وما شافهَ بدرياً قطُّ إلاّ عثمان ، وعثمانُ لمْ يشهدْ بدرًا ، ورأى مائةً وعشرينَ صحابياً وكان يدلس، مات في شهرِ رجبٍ سنة عشرٍ ومائة وهو ابنُ تسعٍ وثمانينَ سنةً) أ.هـ.

جعلَهُ العلائيُّ في المرتبةِ الثالثةِ من مراتبِ المُدلّسينَ[1]، وخالفَهُ ابنُ حجرٍ فجعلَهُ في المرتبةِ الثانيةِ.[2]

قال ابنُ حجرٍ في « التقريب » : (ثقةٌ ، فقيهٌ ، فاضلٌ، مشهورٌ، وكانَ يُرسِلُ كثيرًا، ويدلّسُ، قال البَزارُ: كانَ يروي عن جماعةٍ ولَم يسمعْ منهم فيتَجَوّزُ ويقولُ (حدَّثنا وخَطبنا) يعني قومَهُ الذينَ حُدِّثوا وخطبوا بالبصرةِ ،وهو رأسُ أَهلِ الطبقةِ الثالثةِ)[3] أ.هـ.

وقال أبو داود - في وصْفِ سُنَنه - : (.. وإنَّ مِنَ الأَحاديثِ في كتابي « السُنَن » ما ليسَ بمتصلٍ ، وهو مرسَلٌ مُدلَّسٌ، وهو إذا لم توجد الصحاحُ عندَ عامةِ أَهلِ الحديثِ على معنى أنّه متصلٌ ، وهو مِثْلُ الحسنِ عن جابرٍ ، والحسنِ عن أَبي هريرةَ والحكم عن مقسم لم يسمع منه إلاّ أربعةَ أَحاديث)[4] أ.هـ.

وقال ابنُ سعدٍ: (كان الحسنُ عالماً ،جامعاً، رفيعاً، فقيهاً، ثقةً مأموناً، عابداً ناسكاً ،كثيرَ العلمِ فصيحاً جميلاً وسيماً، وكانَ ما أسندَ منْ حديثهِ وروى عمَّن سَمِعَ منه فهو حجةٌ ، وما أَرسلَ فليسَ بحجةٍ)[5] أ.هـ.

قلت : ومسأَلةُ سماعِ الحسنِ من بعضِ الصحابةِ ورؤيتِه لهم فيها خلافٌ بينَ العلماءِ ، كروايتِه عن سمرةَ حيثُ قيلَ إنّها كتابٌ ، وإنّه لم يسمعْ منه إلاّ حديثاً واحداً ،وروايته عن أَبي هريرة كذلكَ ، والعلماءُ قد بحثُوا ذلكَ وفصَّلوهُ فذكروا جماعةً روى عنْهُم وسمعَ منْهم ،كأنس ، ومعاوية، وعبد الله بن مُغَفَل، وعبد الله بن عمر، وذكروا جماعةً روى عنهم وقيل إنّه لمْ يسمعْ منْهم كأسامةَ بن زيد، والأَسودِ بنِ سريعٍ وغيرِهما، فتكونُ روايتُه عمَّن لم يسمعْ منهم مُدلَّسَة، وكذلكَ روايتُهُ عمَّنْ سمعَ منْهم ما قيلَ إنّه لم يسمعْهُ منْهم تكونُ مدلّسة، كرواياتِهِ الأُخرى عن أَبي هريرة غير حديثِ المختلعات وهذا على قولِ منْ قال إنّه لم يسمعْ منهُ إلاّ هذا الحديث.

---

(١) "جامع التحصيل" (١١٣) .
(٢) "طبقات المدلسين " (ص٥٦) .
(٣) (١/ ١٦٥) .
(٤) "رسالة ابي داود الى اهل مكة" (ص٣٠).
(٥) "الطبقات الكبرى" (٧/١٥٦).

قال الذهبيُّ رحمهُ اللهُ : (كانَ ثقةً في نفسِه ، حجةً ،رأساً في العلمِ والعملِ ، عظيمَ القدرِ .... نعمْ كانَ الحسنُ كثيرَ التدّليسِ ، فإذا قال في حديثٍ (عن) ضُعِفَ لحاجة، ولا سيّما عمَّن قيل إنّه لم يسمعْ منهم كأبي هُريرةَ ونحوه، فعدُّوا ما كان له عن أبي هريرةَ منْ جملةِ المنقَطِع)[1] أ.هـ.

وقال رحمهُ اللهُ في ((السيرِ))[2] أيضاً : (والحسنُ مع جلالتِه فهو مُدلّسٌ ، ومراسيلُهُ ليستْ بذاك، ولمْ يطلبْ الحديثَ في صباهُ) ثم قال : (اختلفَ النقّادُ في الاحتجاجِ بنسخةِ الحسنِ عنْ سمُرَة ، وهي نحو من خمسينَ حديثاً ، فقد ثَبتَ سماعُهُ منْ سمُرَة فذكر أنّه سمعَ منْه حديثَ العقيقة . وقال قائلٌ :إنّما أعرضَ أهلُ الصحيحِ عن كثيرٍ ممّا يقولُ فيه الحسنُ : عن فلان، وإنْ كانَ ممّا قد ثبت لُقيُّهُ فيه لفلانٍ المُعيَّن ، لأنَّ الحسنَ معروفٌ بالتدّليسِ ، ويدلّسُ عن الضُعفاءِ فيبقى في النَفْسِ منْ ذلك ، فإنّنا وإنْ ثبّتنا سماعَهُ من سمُرَة ، يجوزُ أَنْ يكونَ لمْ يسمعْ فيه غالبَ النسخةِ التي عن سمرة . واللهُ أعلم) أ.هـ.

وقد ذكرَ الشيخ مسفرُ الدميني الحسنَ البصري في أهلِ المرتبةِ الثالثةِ من مراتب المدلّسينَ في كتابه القيّم ((التدليس في الحديث)). ثم قال حفظهُ اللهُ : (ولمّا كانَ الحسنُ كثيرَ التدّليسِ رأيتُ أنّه منْ أهلِ المرتبةِ الثالثةِ لا الثانيةِ كما صنعَ الحافظُ(ابنُ حجرٍ) ، ولو قيل :روايتُه في ((الصحيحين)) بالعَنْعنَةِ، وقد احتملوا عنعنَته وأخرجوا له فيه لقلتُ: ((الصحيحان)) قد استثَنَيناهُما منْ ذلك، ولو كان كلُّ منْ أخرجَ له الشيخان ذكرناه في المرتبةِ الثانيةِ، لكانَ الحافظُ ابنُ حجرٍ ممّن فعلَ ذلكَ، لكنّهُ ذكرَ كثيرينَ في الثالثةِ، وهو في نظري منْهُم ، وأيضاً فالعلائيُّ جعلَهُ من أهلِ المرتبةِ الثالثةِ وهو الصوابُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى))[3] أ.هـ.

قلتُ : وعدمُ الاحتجاجِ بعنعنةِ الحسنِ البصريِّ هو المعمولُ به عندَ العلماءِ والمحققينَ الآن، وعلى رأسِهم المحدثُ العلاّمةُ محمد ناصر الدين الألباني فقد قال حفظهُ اللهُ في ((السلسلةِ

---

(١) "ميزان الإعتدال" (١/٥٢٧)

(٢) (٤/ ٥٨٨) .

(٣) "التدّليس في الحديث" (ص٢٩٣) .

الضعيفةِ »[1] في تضعيفِ حديثٍ في الوضوء : (وفيه علةٌ أُخرى هي عنْعنةُ الحسنِ البصري).

وقال في موضعٍ آخرَ منْها :(قلتُ : وهذا إسنادٌ ضعيفٌ الحسنُ البصريُ مُدلِّسٌ وقد عنْعنَه)[2].

وممّن اختار هذا الشيخُ شعيبٌ الأرناؤوط كما في تحقيقهِ لـ « الإحسان» حيثُ قال في حديثٍ « من صلّى الغداةَ فهو في ذمةِ اللهِ ... » : « رجالُه ثقاتٌ رجالُ الصحيح إلاّ أنَّ الحسنَ - وهو البصريُّ -مُدلِّسٌ وقد عنْعنْ ولا يصحُ له سماعٌ من جندب قالَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ في « المراسيل » إلاّ أنَّه قد تابَعهُ عليه أنسُ بنُ سيرين كما سيردُ فهو صحيحٌ)[3] أ.هـ.

وقال الشيخ جاسم الدوسري في كتابه « الروض البسّام بترتيبِ وتخريجِ فوائد تمّام»[4] في حديثِ « الكرمُ: التقوى، والحسبُ: المال »: (وإسنادُهُ ضعيفٌ : الحسنُ مدلِّسٌ ولمْ يصرحْ بالسماع) أ.هـ.

<u>الخلاصةُ</u> : الحسنُ البِصريُ مُدلِّسٌ مُكثرٌ من التدّليسِ ، ويُدلِّسُ عن الضُعفاءِ والمجهولينَ ، وبالتالي فإنَّ اعتبارَه من أهلِ المرتبةِ الثانيةِ كما ذهبَ إليه الحافظُ ابنُ حجرٍ لا يخلو منْ تساهلٍ، والصوابُ فيه -إنْ شاءَ اللهُ - أنَّهُ من أَهلِ المرتبةِ الثالثةِ الذينَ لا يُقبَلُ حديثُهُم إلاّ إذا صرَّحوا بالسماعِ كما ذهبَ إليه العلائيُّ ، فالتثبُتُ في حديثِهِ الذي ليسَ فيه تصريحٌ بالسماعِ مطلوبٌ . والله تعالى أَعلم .

فائدة: وهنا أَذكرُ كلاماً لابنِ عبدِ البرِ- رحمهُ اللهُ تعالى-سَنفيدُ منْه كثيراً في الحكمِ على الرواةِ المُختلَفِ فيهم ، ويُشبِه أنْ يكونَ قاعدةً يُحكَمُ منْ خلالها على المُدلِّسينَ عموماً قال ابنُ رجبٍ :(وقد ذكرَ أَصحابُ مالكٍ أَنَّ المُرسلَ يُقبلُ إذا كان

---

(١) (٣٥/٤) .
(٢) (٤/ ٢٠٧) .
(٣) "الإحسان" (٥/ ٣٧) .
(٤) (٥/ ٢٢) .

مُرسلُه ممّن لا يروي إلاّ عن الثقات ، وقد ذكرَ ابنُ عبدِ البَرِ ما يقتضي أنَّ ذلكَ إجماعٌ فإنّه قال: (كلُّ من عُرِفَ بالأخذِ عن الضُعفاءِ والمسامحةِ في ذلك لم يُحتَجْ بما أَرْسَله تابعاً كان أو مَنْ دونه ، وكلُّ منْ عُرِفَ أنّه لا يأخذُ إلاّ عنْ ثقةٍ فتدّليسُهُ ومُرسلُهُ مقبولٌ ، فمراسيلُ سعيدِ بن المُسيَب ، ومحمدِ بن سيرين ، وإبراهيمِ النَخَعي عندَهُمْ صحاحٌ ، وقالوا مراسيلُ الحسنِ، وعطاء ، لا يُحتجُ بهما لأنهما كانا يأخذانِ عن كلِّ أَحدٍ ، وكذلكَ مراسيلُ أبي قلابة ، وأَبي العالية .وقالوا لا يُقبلُ تدّليسُ الأعمشِ لأنّه إذا وُقِّفَ أَحالَ على غيرِ مليءٍ يعنون على غيرِ ثقةٍ إذا سأَلته عمَّن هذا قال: عن موسى بن طَريف ، وعباية بن ربعي، والحسنِ بن ذكوان .

قالوا ويُقبلُ تدّليسُ ابنِ عيينة لأنّه إذا وقّفَ أَحالَ على ابنِ جريجٍ ، ومعمر ونظرائِهما)[1] أ.هـ.

٢- هُشَيمُ بنُ بَشير :

قال الحافظُ في ((التقريب)): (هُشَيمُ -بالتصغير - ابنُ بَشِيرِ بنِ القاسمِ بنِ دينار السُلَميّ، أَبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقةٌ ثبتٌ ،كثيُر التدّليسِ، والإرسالِ الخفي، من السابعة مات سنة(٨٣) وقد قاربَ الثمانين)[2] أ.هـ.

وقد جعلهُ العلائيُّ في المرتبةِ الثانيةِ منْ مراتبِ المدلّسين[3] ، أَمّا الحافظُ ابنُ حجر فقد جعلَهُ في المرتبةِ الثالثةِ ، وقال فيه: (مشهورٌ بالتدّليسِ مع ثقتهِ ، وصفهُ النَّسائيُّ وغيرُهُ بذلكَ، ومنْ عجائِبهِ في التدّليس أَنَّ أَصحابَهُ قالوا له نريدُ أَنْ لا تدلّسَ شيئاً فواعدَهُم ، فلمّا أَصبحَ أَملى عليهمْ مجلساً يقولُ في أَولِ كلِّ حديثٍ منهُ : ثنا فلانٌ وفلانٌ ، فلمّا فرغَ قالَ: هلْ دلّستُ لكمُ اليومَ شيئاً ؟ قالوا: لا . قال: فإنَّ كلَّ شيءٍ حدثتُكُمْ عنْ الأولِ سمعتُه، وكلُّ شيءٍ حدثتُكُمْ عن الثاني فلمْ أسمعْ منْه ، ثُمَّ قال الحافظُ: فهذا ينبغي أَنْ يُسمَّى تدّليسَ العطفِ) أ.هـ.[4]

---

(١) " شرح علل الترمذي" (١/ ٥٥٦) .

(٢) (٢/ ٣٢٠) .

(٣) انظر "جامع التحصيل"

(٤) "طبقات المدلسين" (ص١١٥).

وقد وصَفَهُ بالتدّليسِ جماعةٌ من العلماءِ: كابنِ المباركِ ، وأبي الحسن ابن القطان وغيرِهِم .

قال أَبو الحسنِ ابن القطان :(ولهُشَيم صَنعةٌ محذورةٌ في التدّليسِ ، فإنَّ الحاكمَ ذكرَ أَنَّ جماعةً من أَصحابِهِ اتفقوا يوماً على ألاَّ يأَخذوا عن هُشَيم تدّليساً ...)[1] وذكرَ القصةَ السابقة في كلامِ ابنِ حجرٍ .

وقال ابنُ المباركِ :(قلتُ لهُشَيم :لِمَ تُدلِّسُ وأَنتَ كثيرُ الحديثِ ؟ فقال : إنَّ كبيرَيكَ قد دلَّسَا : الأعمشُ وسفيان).[2]

وقالَ الخطيبُ البغداديُ : (وقد دلَّس هُشَيمٌ عن جابرِ الجعفي، وعن غيرِهِ من شيوخِهِ أَحاديثَ كثيرة).[3]

قال الإمامُ أحمدُ :(كلُّ شيءٍ روى عن جابرِ الجُعفي مُدَلَّسٌ إلاَّ حديثين :حديثُ ابنُ أَبي سَبرَة ، وحديثُ ابنِ عباسٍ :مرَّ بقدْرٍ تغلي)[4]

قال ابنُ عدي: (وهُشَيمٌ رجلٌ مشهورُ التدّليسِ، وقد كتبَ عنه الأَئمةُ، وهو في نفسِهِ لا بأَسَ به إلاَّ أَنَّه نُسِبَ إلى التدّليسِ، وله أَصنافٌ وأَحاديثُ حسان وغرائب ، وإِذا حدَّثَ عن ثقةٍ فلا بأَسَ به، وربما يُؤتَى ويوجدُ في بعضِ أَحاديثِهِ ما يُنكرُ إذا دلَّسَ في حديثِهِ عن غيرِ ثقةٍ ،وقد روى عنه شعبةُ ، والثوريُّ ،ومالكُ، وابنُ مهدي، وابنُ أَبي عديٍّ وغيرُهُم من الأَئمةِ ،وهو لا بأَسَ به وبرواياتِهِ)[5] . ثم ساقَ له بعضَ الرواياتِ ممَّا قيلَ إنَّه دلَّسَ فيه .

وقال العجليُّ :"(هُشَيمٌ ثقةٌ كانَ يُعَدُّ من الحفاظِ ، وكانَ يدلِّسُ).[6]

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٤/٣٠٧).

(٢) "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (٧/ ١٣٨) .

(٣) "تاريخ بغداد" (١٤/ ٨٦).

(٤) "تهذيب التهذيب" (١١/ ٦٣) .

(٥) "الكامل في الضعفاء" لابن عدي (٧/ ١٣٨).

(٦) "الثقات" (ص٤٥٩ / رقم الترجمة ١٧٤٥) .

قال أحمدُ بنُ حنبل :(لم يسمعْ هُشَيمٌ من يزيدِ بنِ أَبي زياد ، ولا من الحسنِ بنِ عبيدِ اللهِ، ولا من أَبي خالدٍ وعلي ابنِ زيدٍ وذكرَ جماعةً ،وعلّقَ الذهبيُّ على ذلكَ فقال :يعني فروايتُهُ عنهُم مُدلَّسة)[1].

قال الجوزجانيُّ : (هُشَيم بنُ بَشيرٍ ما شئتَ منْ رجلٍ غيرَ أنَّه كانَ يروي عن قومٍ لمْ يلقاهُمْ، فالتثبُتُ في حديثِهِ الذي ليسَ فيه تبيانُ سماعِهِ منَ الذي روى عنْهُ أَصوبُ)[2] أ.هـ.

قال الحافظُ الذهبيُّ : (كانَ مذْهبُهُ جوازُ التدّليسِ بعَنْ)[3] .وقال في كتابه ((من تُكلِمَ فيه وهو مُوثَقٌ)) [4] : (حافظٌ ثقةٌ مدلسٌ ، وهو في الزُّهريِّ ليسَ بحجةٍ). وقال في ((السير))[5] مُعلّقاً على قولِ الدوَرَقيِّ عن هُشَيم أنّه كانَ عنده عشرُونَ أَلفَ حديثٍ قلتُ (القائلُ الذهبيُّ): كانَ رأساً في الحفظِ إلاّ أنّه كانَ صاحبَ تدّليسٍ كثيرٍ ،وقد عُرِفَ بذلك) أ..هـ.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في ((هَديِ الساري))[6] : (أَحدُ الأئِمةِ المُتفقِ على توثيقِهِ إلاّ أَنَّه كانَ مشهوراً بالتدّليسِ، وروايتُه عن الزُّهريِّ خاصةً لينةً عندَهُم ، فأَمَّا التدّليسُ فقد ذكَرَ جماعةٌ من الحفاظِ أَنَّ البخاريَّ كانَ لا يُخرِّجُ عنه إلاّ ما صرَّحَ فيهِ بالتحديثِ، واعتبرتُ أَنا هذا في حديثِهِ فوجدتُهُ كذلكَ إمَّا أنْ يكونَ قد صرَّحَ به في نفسِ الإسنادِ أَو صرَّحَ به من وجهٍ آخرَ ،وأَمَّا روايتُهُ عن الزُّهريِّ فليسَ في ((الصحيحين)) منها شيءٌ، واحتجَّ بِه الأَئمةُ كلُّهُم ، واللهُ أَعلم).

وقد ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ في ((النكتِ على ابنِ الصلاحِ))[7] أنَّ هُشَيماً قد وقعَ منه تدّليسُ التسويةِ فقال : (وذكروا من أَمثلةِ التسويةِ ما رواه هُشَيمٌ عن يحيى بنِ سعيدٍ

---

(١) "السير" (٨/ ٢٩٤) .
(٢) انظر "الكامل" لابن عدي(١٣٨/٧) .
(٣) "ميزان الإعتدال" (٤/ ٣٠٧)
(٤) (٢٩٤/٨) .
(٥) (ص١٨٨) .
(٦) (٤٧٢) .
(٧) (٢/ ٦٢١) .

الأنصاريٌ عن الزُهريٌ عن عبدِ الله بنِ الحَنفيةِ عن أبيه عن علي في تحريمِ لحومِ الحُمُرِ الأهليةِ . قالوا ويحيى بنُ سعيدٍ لمْ يسمَعْهُ من الزُهريٌ إنَّما أَخذَهُ عن مالكٍ عن الزُهري هكذا حدَّثَ به عبدُ الوهابِ الثقفي وحمادُ بن زيدٍ وغيْر واحدٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ عن مالك فأَسقطَ هُشَيمٌ ذِكْرَ مالكٍ منه وجعَلَهُ عن يحيى بنِ سعيدٍ عن الزُهريٌ ، ويحيى فقد سمعَ من الزُهريٌ فلا إنكارَ في روايته عنه إلاَّ أَنَّ هُشَيماً قد سوَّى هذا الإسناد ، وقد جزمَ بذلكَ ابنُ عبدِ البَرِ وغيرُه) قلتُ : وهذهِ صورةُ تدليسِ التسويةِ وإلاَّ فإنَّ مالكا -وهو المُسقَطُ من الإسنادِ- ثقةٌ ، فالإسنادُ به وبدونه كُلُّه ثقاتٌ ولذا قال الحافظُ في «النكت» : (فهذا كما ترى لم يُسقطْ في التسويةِ شيخٌ ضعيفٌ وإنَّما سقطَ شيخٌ ثقةٌ فلا اختِصاصَ لذلكَ بالضعيفِ واللهُ أَعلم)[1].

قال الشيخ مسفر الدميني : (فهُشَيمٌ قد وقعَ في أَنواع من التدّليسِ منْها : الإسناد ، والتسوية ، والعطف ، والشيوخ كما أنَّه قد دلَّس عن بعضِ الضعفاءِ والمجهولين)[2].

الخلاصةُ : الذي يَظهرُ من خلالِ ما تقدمَ أنَّ جعلَ هُشَيماً من أهلِ المرتبةِ الثالثةِ هو الصوابُ كما ذهبَ إليه الحافظُ

ابنُ حجرٍ فإنَّه مكثرٌ من التدّليسِ، ومن المشهورينَ به كما أنَّه يُدلِّسُ عن الضعفاءِ والمجهولينَ وهذهِ أَوصافُ أَهلِ المرتبةِ الثالثةِ لا الثانيةِ ، فالتثبُتُ في حديثِهِ الذي ليسَ فيه تصريحٌ بالسماعِ هو الأَولى كما قالَهُ الجوزجانيُّ واللهُ تعالى أَعلم .

فائدةٌ : (في عنعنةِ هُشَيم عن حُصَين بن عبدِ الرحمن السُلَمي)

قال ابنُ رجبٍ في آخرِ كتابه « شرحِ عللِ التِرْمِذي » في فصل " القواعد في العلل[3] :

(القاعدةُ السادسةُ : ذِكْرُ من عُرِفَ بالتدّليسِ وكانَ له شيوخٌ لا يُدلِّسُ عنْهُم فحديثُهُ عنْهُم متصلٌ منهم : هُشَيم بنُ بَشير ، ذَكَرَ أحمدُ أنَّه لا يكادُ يدلِّسُ عن حُصَين) انتهى

---

(١) المصدر السابق نفسه .

(٢) التدّليس في الحديث" (٣٥٩) .

(٣) (٢/ ٨٥٧) .

محل الغرض منه

ونصُ عبارةِ الإمامِ أَحمد -كما في رواية الأثرم- :(هُشَيمٌ لا يكادُ يَسقُطُ عليه شيءٌ من حديث حُصَين ، ولا يكادُ يُدلِّسُ عن حُصَين)[١].

وقد قدَّمهُ بعضُ الأئمةِ على الثوريِّ وشعبةَ في حديثِ حُصَين ،قال عبدُ الرحمن بن مهدي: (أَحاديثُ حُصَين عند هُشَيم أحبُّ إليَّ منها عندَ سفيان) [٢]. وقال ابنُ مهدي وابنُ القطَّانِ : (هُشَيمٌ في حُصَين أَثبتُ من سفيان وشعبة)[٣].

٣- ترجمةُ حُميدِ بن أَبي حُمَيد الطويل أَبي عبيدة البصري :

قال ابنُ حجرٍ في « التقريب »[٤]: (حُمَيدُ بن أَبي حُميدٍ الطويل أَبو عبيدة البصري اختُلِفَ في اسمِ أَبيه على نحوِ عشرةِ أَقوال ، ثقةٌ مدلسٌ ، وعابه زائدةُ لِدخولهِ في شيءٍ منْ أَمرِ الأُمراء) أ. هـ.

جعله العلائيُّ من أَهلِ المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المُدلِّسينَ، بينَما جعلَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ من أَهل المرتبةِ الثالثةِ ، وقال فيه : (صاحبُ أَنسٍ مشهورٌ كثيُر التدّليسِ عنه حتى قيلَ إنَّ معظَمَ حديثِهِ عنه بواسطةِ ثابتٍ وقتادة ،ووصَفَهُ بالتدّليسِ النَّسائيُّ وغيرُهُ ، وقد وقعَ تصريحُهُ بالسماعِ وبالتحديثِ في أَحاديثَ كثيرةٍ في البخاريِ وغيرِهِ)[٥].

وقال مؤَمِّلُ عن حماد : (عامةُ ما يرويه حميدٌ عن أَنسٍ سمعه من ثابت) [٦].

وقال شعبةُ : (كلُّ شيءٍ سمعَ حميدٌ من أَنسٍ خمسةُ أَحاديث)[٧].

---

(١) "شرح العلل" (٧٣٨/٢) لابن رجب .
(٢) "تاريخ بغداد " (١٤/ ٩١) .
(٣) المصدر السابق نفسه .
(٤) (٢٠٢/١) .
(٥) "طبقات المُدلِّسين" (ص٨٦) .
(٦) "تهذيب التهذيب" (٣٤/٣) .
(٧) "تهذيب التهذيب" (٣٤/٣) وانظر "السير " (١٦٢/٦) للذهبي .

وقال أَيضاً : (لم يسمعْ حميدٌ من أنسٍ إلاَّ أَربعةَ وعشرينَ حديثاً ، والباقي سمعها من ثابت أَو ثبّتّه فيها ثابت)[1].

قال الذهبيُّ معلّقاً على قولِ شعبةَ : (قلتُ : لِحُميدٍ في كتبِ الإسلامِ شيءٌ كثيرٌ ، أَظنُّ له في الكتُبِ الستةِ عنه مائةَ حديثٍ)[2].

قال ابنُ حبان : (كانَ يُدلِّسُ ، سمعَ من أَنسٍ ثمانيةَ عشرَ حديثاً ، وسمعَ من ثابتٍ البَناني فدلَّسَ عنه)[3].

قال ابنُ حجرٍ منتقداً هذا القول : (وروايةُ عيسى بن عامرٍ المتقدمة أنَّ حميداً سمع منه أَحاديثَ قولٌ باطلٌ فقد صرَّحَ حُمَيدٌ بسماعِه منْ أَنسٍ بشيءٍ كثيرٍ وفي "صحيحِ البخاريّ" من ذلكَ جملةٌ ، وعيسى بن عامر ما عرفتُهُ)[4].

وقال ابنُ خِراشٍ : « ثقةٌ صدوقٌ » . وقال مرةً : (في حديثِهِ شيءٌ يقالُ إنَّ عامةَ حديثِهِ عن أَنسٍ إنّما سمعهُ من ثابتٍ)[5]. قال الذهبيُّ : (يريدُ أَنّه كانَ يُدلّسُها)[6].

وقال ابنُ سعدٍ :(كانَ ثقةَ كثيرَ الحديثِ إلاَّ أَنّه رُبما دلّسَ عن أنسٍ)[7].

وقال ابنُ عديٍّ : (وحُميدٌ له حديثٌ كثيّرٌ مستقيمٌ أَغنى لكثرةِ حديثِهِ أنْ أذكرَ له شيئاً من حديثِهِ ، وقد حدَّثَ عنْهُ الأئمةُ ، وأَمَّا ما ذُكِرَ أنَّه لم يسمعْ من أَنسٍ إلاَّ مقدارَ ما ذُكِرَ وسمعَ الباقي من ثابتٍ عنه فإنَّ تلكَ الأَحاديث يميزُها منْ كان يتهمُه أنّه عن ثابتٍ لأنه كان قد روى عن أَنسٍ وعن ثابتٍ عن أَنسٍ أَحاديثَ ، فأَكثرُ ما في بابِه أنَّ الذي رواهُ

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٣/٣٤) وانظر "السير " (٦/١٦٢) للذهبي .

(٢) "السير" (٦/١٦٢) .

(٣) "الثقات"(٤/١٤٨) .

(٤) "تهذيب التهذيب" (٣/٣٤) .

(٥) المصدر السابق نفسه. وانظر "السير" (١٦/ ١٦٢) للذهبي .

(٦) "السير" (١٦/١٦٢) .

(٧) المصدر السابق نفسه .

عن أَنسٍ البعضُ ممّا يدلّسُهُ عن أَنسٍ وقد سمعَه منْ ثابتٍ ، وقد دلّس جماعةٌ من الرواةِ عن مشايخَ قد رأوهُمْ)[١].

قال الحافظُ العلائيُّ : (فعلى تقديرِ أنْ تكونَ أحاديثُ حميدٍ مدلّسةً فقد تبينَ الواسطةُ فيها ، وهو ثقةٌ صحيحٌ)[٢].

قال الشيخ مسفر الدميني : (تدّليسُه أمرٌ لا شكَ فيه لكنّه في روايتهِ عن أنسٍ ممَّا سمعهُ من ثابتٍ عنه ، وثابتٌ ثقةٌ فلا يؤثرُ تدّليسُه)[٣].

قلتُ : ولعلَّ هذا هو ما جعلَ العلائيَّ يَعُدُّ حُميداً من أهلِ المرتبةِ الثانيةِ ولكنَّ هذا لا يستقيمُ إلاَّ فيما عُرِفَ أنّه دلّسه عن ثابتٍ من الأحاديث .

قال أبو بكرٍ البرديجي : (وأمَّا حديثُ حميدٍ فلا يُحتجُّ منه إلاَّ بما قالَ حدثنا أنسٌ)[٤].

وقال الحافظُ الذهبيُّ : (ثقةٌ جليلٌ يُدلّسُ وأجمعوا على الاحتجاج بحميدٍ إذا قال سمعتُ)[٥] أ.هـ.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في ((هدي الساري))[٦] : (مشهورٌ من الثقاتِ المُتفقِ على الاحتجاجِ بهِم إلاَّ أنّه كانَ يدلّسُ حديثَ أنسٍ وكانَ سمعَ أكثرَهُ من ثابتٍ وغيرِهِ من أصحابهِ عنهُ، وقد اعتنى البخاريُّ في تخريجهِ لأحاديثِ حميدٍ بالطرقِ التي فيها تصريحُهُ بالسماعِ فذكرَهَا متابعةً وتعليقاً وروى له الباقون) انتهى منه بتصرف

<u>الخلاصةُ</u> : قال الشيخ مسفر الدميني: ((حميدٌ) مكثرٌ من التدّليسِ ، ولذا ذكرَهُ

(١) "الكامل في الضعفاء" (٢/٢٦٨) .ووقع فيه (رواه) بدل (رأوهم) وهو تصحيفٌ ، والذي أثبتُّهُ من " مختصر الكامل" للمقريزي ، و"تهذيب الكمال" للحافظ المزي .

(٢) "جامع التحصيل" (ص١١٣) .

(٣) "التدليس في الحديث "(ص٢١٦) .

(٤) "تهذيب التهذيب " (٣/٣٤) .

(٥) "ميزان الإعتدال" (١/٦١٠) وانظر "الكاشف" أيضا (١/١٩٢) .

(٦) (ص ٤١٩) .

الحافظُ ابنُ حجرٍ في المرتبةِ الثالثةِ وهو كما قال)[1].

قلتُ : وهذا ما صرَّحَ به البرديجيُّ والذهبيُّ ، فحميدٌ وإنْ كان أكثرُ تدليسِه -فيما يرويه عن أنسٍ- إنَّما هو عن ثابت ، وثابتٌ ثقةٌ إلاَّ أنَّ العلماءَ ذكروا أنَّه دلَّسَ عنْ غيرِ ثابتٍ منْ أصحابِ أنسٍ وحينئذٍ لا يمكنُ إطلاقُ الحكمِ بقبولِ عنعنَتِه بحجةِ أنَّه قد عُرِفَ الشخصُ الذي يدلِّسُ عنه وهو ثقةٌ فلا يضرُّ ،لأنَّ تدليسَهُ ليسَ محصوراً فيه وحده .

فائدة : (هلْ دلَّسَ حميدٌ عن الحسنِ):

قال يحيى بنُ أبي بكرٍ عن حمادِ بن أسامةَ: (أخذَ حميدٌ كتبَ الحسنِ ثم ردَّها عليه).

وهذه الروايةُ لا تفيدُ أنَّه دلَّسَ هذه الأحاديثِ التي كتبَها عنه ، قال الشيخ مسفر الدميني: (أمَّا أخذُهُ لكتبِ الحسنِ ونسخهِ لها فلمْ يُذْكرْ أنَّه روى منها شيئاً وقد سمعَ من الحسنِ ، وما كلُّ من أخذَ كتبَ شيخهِ دلَّسها عنه وإذْ لمْ يأتِ خبَرٌ بتدليسهِ عن الحسنِ ما لمْ يسمعْهُ منه فروايتُه عنه محمولةٌ على الاتصال إنْ شاءَ اللهُ تعالى)[2].

قلتُ : وما ذكَرهُ الشيخُ منْ أنَّ هذهِ الروايةَ لا تفيدُ أنَّه دلَّسَ هذه الأحاديثَ عنْه فصحيحٌ، ولكنْ فيما قرَّره بعدَ ذلكَ نظرٌ فإنَّه متى حُكِمَ على الراوي بالتدليسِ بوجهٍ عامٍ فإنَّ ذلكَ لا يُنْفى عنه إلاَّ بدليلٍ كأنْ ينصَّ العلماءُ على أنَّه لم يُدلِّسْ عن الحسنِ شيئاً كما تقدَّم معنا في ترجمةِ هُشَيم وأنَّه لا يكادُ يُدلِّسُ عن حُصَين شيئاً ، فقولُ الشيخ مسفر إنَّه لم يأتِ خبَرٌ بتدليسهِ عن الحسن لا ينفي من حيثُ الاحتمالِ أنْ يكونَ قد دلَّسَ عنه لأنه مدلسٌ بإطلاق، فنحنُ في الحقيقةِ لا نحتاجُ إلى خبرٍ لإثباتِ تدليسِه عن الحسنِ لأنَّه مدلِّسٌ وإنَّما نحتاجُ إلى خبرٍ ينفي أنَّه دلَّسَ عن الحسنِ شيئاً ، ثُمَّ إنَّ الناظرَ في أحكامِ العلماءِ على الأحاديثِ كثيرًا ما يجدُهم يقولون :" فلانٌ مدلسٌ وقد عنْعنْ أولمْ يصرحْ بالسماع" ولا يجدُهُم يتكلَّفونَ البحثَ عن ثبوتِ تدليسهِ عن هذا الراوي بعينهِ في الروايةِ المذكورة ، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّه متى حُكِمَ على الراوي بالتدليسِ مطلقاً فإنَّه لا

---

(١) " التدّليس في الحديث "(ص ٢٩٧) .

(٢) "التدليس في الحديث " (٢٩٧) .

يُقبَلُ حديثُهُ معنعناً سواءٌ جاءَنا خبرٌ بتدّليسه عن هذا الراوي بعينِهِ أَمْ لم يأتِ ،وقد يُستَثنى منْ ذلكَ إذا ما عُرِفَ الراوي بالتدّليسِ عنْ طبقةٍ دونَ طبقة .والله أعلمُ

٤- ترجمة محمدِ بنِ مُسلِمِ بنِ عبد الله بنِ عبد الله بنِ شهابٍ الزُهري أَبي بكرٍ:

قال ابنُ حجرٍ في « التقريب » [١]: (متفقٌ على جلالتهِ وإتقانهِ ، وهو من رؤوسِ الطبقةِ الرابعةِ مات سنة (٢٥) وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين) أ.هـ.

ذكَرَهُ العلائيُّ في المرتبةِ الثانيةِ من مراتبِ المُدلّسينَ وقال : (وقدْ قَبِلَ الأئمةُ قولهُ: عن)[٢] أ.هـ.

وخالَفَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ فجَعلهُ في المرتبةِ الثالثةِ وقال : (وصَفَهُ الشافعيُّ والدارَ قُطنيُّ وغيرُ واحدٍ بالتدّليسِ)[٣].

وذكرهُ الذهبُّي في « الميزان » فقال: (محمدُ بنُ مسلمٍ الزُهريُّ الحافظ كانَ يُدلّسُ في النادر) .

وقد ذكَرَ العلماءُ كابنِ المَدينِيِّ والإمامِ أَحمد وأَبي حاتمٍ جماعةً منَ الرواةِ روى عنهُمُ الزُهريُّ ولمْ يسمعْ منْهُم فلا نطيلُ بذكرِ ذلكَ كلّه ونكتَفي بشيءٍ منْه.

قال مالكُ بنُ أَنس : (كنّا نجلسُ إلى الزُهريِّ فيقولُ :قال ابنُ عمر كذا وكذا ، فإذا كانَ بعد ذلك، جلسنا إليه فقلنا : الذي ذكرتَ عنِ ابنِ عمرَ منْ أخبَركَ به ؟ قال: سالم)[٤].

وقد اختلفتْ أَقوالهم في سماعه من جابرِ بنِ عبدِ الله، وابنِ عمر وغيرِهما[٥].

---

(١) (٢/ ١٣٣) .

(٢) "جامع التحصيل "(ص١١٣) .

(٣) "طبقات المدلسين ":(ص١٠٩) .

(٤) (٤/ ٤٠ /ترجمة ٨١٧١) .

(٥) "التمهيد" (١/ ٣٧) .

قال ابنُ المديني : لَم يسمعْ من جابرِ بنِ عبدِ الله .

وقال أيضاً :قد سمعَ الزُهريُّ من ابن عمرَ حديثين .

قال أَحمدُ بنُ حنبل :لَمْ يسمعْ من ابن عمر .وإليه ذهبَ أبو حاتمٍ حيثُ قال : لم يصحّ سماعُهُ من ابنِ عمرَ ، رآهُ ولم يسمعْ منْه .

قال العجليُّ : (سمعَ من ابنِ عمر ثلاثةَ أَحاديث)[1].

قال الذهبيُّ: (روى عن ابنِ عمرَ وجابرِ بنِ عبد الله شيئاً قليلاً ،ويحتَملُ أَنْ يكونَ قد سمعَ منْهُما ، وأَنْ يكونَ رأى أَبا هريرة وغيرَه ، فإِنَّ مولِدَه فيما قاله دُحَيمٌ وأَحمدُ بنُ صالح في سنةِ خمسين ،وفيما قاله خليفة بنُ خياط سنة إِحدى وخمسين)[2]. قلتُ: ومنْ خلالِ النظرِ في كتبِ التراجمِ والرجالِ لم أَجدْ العلماءَ قد اهتموا كثيرًا بِبيانِ تدّليسِ الزّهريِّ، بلْ إِنَّ كثيرًا منْهم لم يتعرضْ لذلكَ مُطلقاً ،وذلكَ بخلافِ مراسيلِهِ فقدْ أَسهبَ العلماءُ في بيانها :

قالَ يحيى بنُ سعيدِ القطان: (مرسلُ الزُهريِّ شرٌ منْ مرسلِ غيرِه ،لأَنَّه حافظٌ ،وكلُّ ما قَدِرَ أَنْ يُسَمي سمّى، وإِنَّما يتركُ منْ لا يحبُ أَنْ يُسَمِيَهُ)[3].

وقال الشافعيُّ رحمهُ اللهُ: (إِرسالُ الزُهريِّ ليسَ بشيءٍ ،لأَنَّا نجدُهُ يروي عن سليمانِ بنِ أَرقم)[4].

وقال الذهبيّ: (مراسيلُ الزُهريِّ كالمُعضَلِ لأَنَّه قد يكونُ سقَطَ منْه اثنان، ولا يسوغُ أَنْ نظنَّ به أَنَّه أَسقطَ الصحابيَّ فقطْ لأَنَّه لو كانَ عنده صحابيٌّ لأَوضَحه ولَمَا عجَزَ عن وصلِهِ - ولو أَنَّه يقولُ :عنْ بعضِ أَصحابِ النَبيِّ ﷺ، ومنْ عَدَّ مراسيلَ الزُهريِّ كمُرسلِ سعيدِ بنِ

---

(١) انظر في ذلك "تهذيب التهذيب " (٣٩٦/٩) .

(٢) "الثقات" (ص٤١٣ / ترجمة ١٥٠٠) للعجلي .

(٣) "السير" (٣٢٦/٥) .

(٤) المصدر السابق نفسه .

المسيِّبِ وعروةِ بن الزبير ونحوِها فإنَّه لمْ يدرِ ما يقولُ، نعمْ مُرْسَلُهُ كمرسلِ قتادة ونحوِهِ)[1]
هذا بعضُ ما جاءَ في حُكمِ مراسيلِ الزُهريِّ.

الخلاصةُ : الذيْ يظهرُ لي أنَّ الزُهريَّ منْ أهلِ المرتبةِ الثانيةِ، لأنه إمامٌ مكثرٌ، وهو من الرواةِ الذينَ جمعوا الحديثَ، ومن الذينَ تدورُ عليهم أسانيدُ أهلِ المدينةِ، فيكونُ تدْليسُهُ قليلاً في جنْبِ ما روى وهذا ما قالهُ الذهبيُّ رحمهُ الله: كانَ يدلِّسُ في النادرِ . ولهذا -والله أعلم- لَم يتكلمْ العلماءُ في تدْليسِه فكأنَّهم يقبلونَ عنْعنتَه ولا يتوقفونَ فيها بخلافِ مراسيلِهِ فإنَّها منْ شرِ المراسيلِ لأنَّه لو كانَ له إسنادٌ لصاحَ بهِ كما يقولُ العلماءُ. وممّا يُقوي ما سبقَ أنَّ مِنْ أوصافِ أهلِ المرتبةِ الثانية كما جاءَ في كلامِ العلائيِّ وابنِ حجر: أنْ يكونَ الراوي ممّن احتملَ الأئمةُ تدْليسَه وأخرجوا له في الصحيحِ لإمامتِه وقلةِ تدْليسِه في جنْبِ ما روى .

قلت : وهذا الوصفُ المذكورُ في كلامِهمَا ينطبقُ على الزُهريِّ تماماً . فإنَّ العلماءَ احتملوا تدْليسَه ، وأخرجَ له أهلُ الصحيحِ كذلِكَ ، وهو إمامٌ مُكثرٌ. قال عليُ بنُ المدينيِّ: له نحوٌ من ألفيّ حديثٍ .

وقال الليثُ بنُ سعدٍ : ما رأيتُ عالماً قطُّ أجمعَ من ابنِ شهابٍ . وعلى هذا يكونُ تدْليسُه قليلاً في جنْبِ ما روى . ولمْ أقفْ في حدود إطلاعي على أحدٍ من العلماءِ أعلَّ حديثاً بعنْعَنَةِ الزُهريِّ . والله تعالى أعلمُ بالصواب.

<u>٥- ترجمةُ عبدِ الملكِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ جُرَيجِ الأُمويّ :</u>

قال ابنُ حجرٍ في « التقريب »[2] : (عبدُ الملكِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ جُرَيجِ الأُموي ، مولاهم المكيُّ ، ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ وكانَ يُدلِّسُ ويُرسِلُ ، من السادسةِ ماتَ سنة (٥٠) أو ما بعدها وقد جاوزَ السبعين، وقيلَ جاوزَ المائة ولمْ يثبتْ).

---

(١) المصدر السابق نفسه .
(٢) (١/ ٥٢٠) .

جعله العلائيُّ في المرتبةِ الثانيةِ منْ مراتبِ المُدلّسين[1].

وخالفه ابنُ حجرٍ فجعلَه منْ أهلِ المرتبةِ الثالثةِ وقال : (فقيهُ الحجازِ مشهورٌ بالعلمِ والثبّتِ، كثيرُ الحديثِ وصفَهُ النّسائيُّ وغيرُه بالتدّليس .قال الدارَ قُطنيُّ : شرُ التدّليسِ تدّليسُ ابنِ جريجٍ فإنّه قبيحٌ لا يُدلّسُ إلاّ فيما سمِعَهُ منْ مجروحٍ)[2] أ.هـ.

قال الذهبيُّ -في « ذكرِ منْ تُكلِّمَ فيه وهو موثقٌ »[3]: (ثقةٌ مدلسٌ " ثم ساقَ كلام الدارَ قطنيٍّ وسيأتي بتمامه).

وقال السيوطيُّ : (عبدُ الملكِ بن جريج يُكثِرُ من التدّليس)[4]. أ.هـ.

وقال ابنُ حبان في كتابه «الثقات »[5]: (مولى أُمية بنِ خالد، له كنيتان أَبو الوليد وأَبو خالد، وكانَ من فقهاءِ أَهلِ الحجازِ ومتقنيهِمْ ،وكان يدلّسُ).

وممنْ وصَفَهُ بالتدّليسِ أيضاً يحيى بنُ سعيدٍ حيثُ قال فيما رواهُ عنهُ جعفرُ بنُ عبدِ الواحد: (كانَ ابنُ جريجٍ صدوقاً فإذا قال حدَّثني فهو سماعٌ ، وإذا قال أَخبرني فهو قراءةٌ، وإذا قال : قال فهو شِبْهُ الريحِ)[6] .

وقال الذُّهليُّ : (وابنُ جريجٍ إذا قال حدَّثني وسمعتُ فهو محتَجٌّ بحديثِه داخلٌ في الطبقةِ الأولى من أَصحابِ الزُهريِّ)[7].

وقال الأثرم عن الإمام أَحمد: (إذا قال ابنُ جريجٍ قال فلانٌ وقال فلانٌ وأُخبِرْتُ جاءَ

---

(١) "جامع التحصيل " (ص ١١٣) .
(٢) "طبقات المدلسين " (ص ٩٥) .
(٣) (ص ١٢٥) .
(٤) "أسماء المدلّسين"(ص٧٣) .
(٥) "الثقات" (٩٣/٧) .وذكر نحوه في كتابه"مشاهير علماء الأمصار"(ص٢٣٠) .
(٦) "السير" (٣٢٥/٦) للذهبي . وانظر" تهذيب التهذيب" (٤٠٦/٦)لابن حجر .
(٧) "سير أعلام النبلاء" (٣٢٥/٦) للذهبي ، وانظر" تهذيب التهذيب" (٦/ ٤٠٦) .

بمناكيرَ وإذا قالَ أَخبرني وسمعتُ فحسبُكَ به)[1].

وقال الإمامُ أحمدُ أَيضاً: (إذا قال ابنُ جريجٍ : قال فاحذَرهُ ، وإذا قال : سمعتُ أَو سأَلتُ جاءَ بشيءٍ ليسَ في النَّفسِ منه شيءٌ ،كانَ منْ أَوعيةِ العلمِ)[2]. انتهى من رواية الميموني عنه.

ونقل عبدُ اللهِ بنُ أَحمد عن أَبيه أنَّه قال: (بعضُ هذه الأَحاديثِ التي كان يرسِلُها ابنُ جريج أَحاديثُ موضوعةٌ كان ابنُ جريجٍ لا يبالي من أَينَ يأَخُذُها يعني قوله : أُخبِرْتُ وحُدِّثتُ عن فلان)[3] أ.هـ.

وقال الدارَ قطنيُّ : (تَجنَبْ تدّليسَ ابنِ جريجٍ فإنَّه قبيحُ التدّليسِ لا يُدلِّسُ إلاَّ فيما سمِعَهُ منْ مجروحٍ مثل :إبراهيمِ بنِ أَبي يحيى ، وموسى بنِ عبيدة وغيرِهِما ، وأَما ابنُ عيينة فكان لا يُدلِّسُ إلاَّ عن الثقات)[4].

قال ابنُ رجبٍ في كتابه ((شرح علل الترمذي)): (وأَمّا منْ روى عن ضعيفٍ فأَسقطَه من الإسنادِ بالكُلِّيةِ فهو نوعُ تدّليسٍ ، ومنه ما يُسمَّى التسويةُ وهو أَن يرويَ عن شيخٍ له ثقة عن رجلٍ ضعيفٍ عن ثقةٍ فيُسقِطَ الضعيفَ من الوسطِ فمنْ ذلكَ: روايةُ عبدِ الرزاقِ عن ابنِ جريجٍ عن صفوانِ بنِ سليم . قال أَبي عثمان البَرذَعيُّ : " سمعتُ أَبا مسعودٍ أَحمدُ بن الفراتِ يقول : رأَيتُ عندَ عبدِ الرزاقِ عن ابنِ جريجٍ عن صفوانِ بنِ سليمٍ أَحاديثَ حساناً فسأَلتُهُ عنها ؟ فقال :أَيُّ شيءٍ تصنعُ بها ؟ هي أَحاديثُ إبراهيمِ بنِ أَبي يحيى . قال أَبو مسعود : فتركتُها ولم أَسمعها).

ويقال : (إنَّ ابنَ جريجٍ كان يُدلِّسُ أَحاديثَ صفوانٍ عن ابن أَبي يحيى وكذلك أَحاديثُ ابنِ جريجٍ عن المُطلَبِ بن عبدِ الله بنِ حنطب وقال ابنُ المدينيِّ أَيضاً : كلُّ ما في كتاب ابنِ

---

(١) "تاريخ بغداد " (١٠/٤٠٥) ، وانظر "السير" (٦/٣٢٨) .

(٢) "السير" (٦/٣٢٨) .

(٣) "ميزان الإعتدال" ٢/٦٥٩) .

(٤) "السير " (٦/ ٣٢٥) ، واظر "تهذيب التهذيب " (٦/ ٤٠٦) .

جريجٍ أُخبِرْتُ عن داودِ بنِ الحُصَين أُخبِرْتُ عن صالحٍ مولى التوأمة فهو منْ كتُبِ إبراهيمِ بنِ يحيى)[1] انتهى محل الغرض منه.

وقال أَحمدُ بنُ صالحٍ المصريُّ: (ابنُ جريجٍ إذا أَخبَرَ الخبَرَ فهو جيدٌ وإذا لم يخبْر فلا يُعبَأُ بِه)[2]

قال عبدُ الرزاق : (قدمَ أبو جعفرٍ -يعني الخليفة -مكةَ فقال : اعرضوا عليَّ حديثَ ابنِ جريجٍ. فعرضوا. فقال : ما أَحسنَها لولا هذا الحشْوُ . يعني قوله : بلغني وأُخبِرْتُ)[3] أ.هـ.

قال الإمامُ الذهبُي رحمه الله: في ((السير)): (الرجلُ في نفسِه ثقةٌ حافظٌ لكنَّه كانَ يدلّسُ بلفظِ " عنْ" و" قال " وقد كانَ صاحبَ تعبدٍ وتهجدٍ وما زالَ يطلبُ العلم حتى شاخ)[4] . أ.هـ.

وقال في ((الميزان)): ("أَحدُ الأعلامِ الثقاتِ يدلّسُ وهو في نفسِهِ مُجمَعٌ على ثقتِه، وكان فقيهَ أَهلِ مكةَ في زمانه)[5] انتهى منه باختصار

الخلاصةُ: الراجحُ أَنَّ ابنَ جريجٍ من أَهلِ المرتبةِ الرابعةِ لأنه كثيرُ التدّليسِ عن المجروحينَ والضعفاءِ كإبراهيمِ بن أبي يحيى وموسى بنِ عبيدةَ فتدّليسُه من شَرِ التدّليسِ كما قالَ الدارَ قطنيُّ، ووصفُ المرتبةِ الرابعةِ كما بيَّنه الحافظُ ابنُ حجرٍ: ((منْ اتُفِقَ على أَنَّه لا يُحتَجُّ بشيءٍ منْ حديثِهم إلاَّ بما صرحوا فيه بالسماعِ لكثرةِ تدّليسِهم على الضعفاءِ والمجاهيل)) أ.هـ.

وهذا هو حالُ ابنِ جريجٍ فإنّه لا يُدلّسُ إلاَّ فيما سمعه من مجروحٍ ، فلا أَدري ما الذيْ جعلَ الحافظَ يعُدُّه من أَهلِ المرتبةِ الثالثةِ وإن كان الأمرُ لا يختلفُ منْ حيثُ الحكم، وعلى كلٍ يبقى قولُ الحافظِ ابنِ حجرٍ أَقربُ إلى الصوابِ من قولِ العلائيِّ الذي عَدَّ ابنَ

---

(١) "شرح العلل" (٢/ ٨٢٥) .
(٢) "تاريخ بغداد " (١٠/ ٤٠٦) .
(٣) "مشاهير علماء الامصار " (ص ٢٣٠)لابن حبان ، وانظر " السير" (٦/ ٣٢٥) للذهبي
(٤) " السير " (٦/ ٣٢٦) .
(٥) (٢/ ٦٥٩) .

جريـجٍ من أَهلِ المرتبةِ الثانيةِ .

قـال الشـيخُ مسـفر الدمينـي : (لا شـكَ أَنّـه مدلّسٌ ويُدلّـسُ عـن الضعفـاءِ وغـيرِهِم وأَنّـه يتَجاوزُ في الإجازةِ والمناولةِ ويـروي بهـا بصيغـةِ التحديـثِ والإخبـارِ ، ويدلّسُ تدّليسَ الشـيوخِ أيضاً ولذلكَ لا يبعدُ حالُهُ عن أَهلِ المرتبـةِ الرابعةِ ثمَّ قال : ومن كـانَ هذا حالُهُ فهو من أَهـلِ المرتبةِ الرابعةِ لا الثالثةِ كما صنعَ الحافظُ رحمهُ اللهُ والله اعلم) [1] . أ.هـ.

تنبيهات :

الأَولُ: استثنى العلماءُ من تدّليسِ ابنِ جريجٍ عنْعَنَتَه عـن عطـاء فإِنّهـا مـع العنعنـة محمولـةٌ على الاتصالِ .

ذكـر يحيى بنُ سعيدٍ القطّان عن ابنِ جريـجٍ أَنّـه قـال : (إِذا قلـتُ قـال عطـاءٌ فأَنـا سـمعتُه منه وإِنْ لم أَقلْ سمعتُ) [2].

وابنُ جريجٍ من أَثبتِ الناسِ في عطاء ، قال عبدُ الله بن أَحمد سمعتُ أَبي يقـول :(أَثبـتُ النّاسِ في عطاء: عمروُ بنُ دينارٍ وابنُ جريجٍ ولقد خالَفَه حبيبُ بنُ أَبّي ثابتٍ في شيءٍ من قـولِ عطاء أَو حديثِ عطاء فكان القولُ ما قالَ ابنُ جريجٍ) [3] .

قال الشيخُ ناصر الدين الأَلبانيُّ في حديثِ ((لا ترقبوا ولا تعمروا)):

(قلت : وإِسنادُهُ صحيحٌ على شرطِهِما وابنُ جريجٍ وإِنْ كان مُدلّساً فإِنّما تُتقى عنْعنَتُه في غيرِ عطاءٍ فقد صحَّ عنه أَنّه قال "إذا قلتُ : قال عطاءٌ فأَنا سمعتُه منه وإِنْ لم أَقلْ سمعتُ) [4]. أ.هـ.

الثاني : ذهبَ بعضُ العلماءِ إِلى عدمِ الاحتجاجِ إِلاّ بما رواه ابنُ جريجٍ من كتابِه .

قال يحيى بنُ سعيدٍ القطّان : (كُنَّا نُسمّي كتُبَ ابنِ جريجٍ كتُبَ الأَمانةِ وإِنْ لَم يحدثْكَ

---

(١) "التدليس في الحديث " (ص٣٨٦) .

(٢) "تهذيب التهذيب " (٦ /٤٠٦) .

(٣) "العلل ومعرفة الرجال " (٣ / ٢١٩) .

(٤) "إرواء الغليل " (٦ / ٥٣) .

ابنُ جريجٍ من كتابِه لم تنتفعْ به).[1]

وقال أَحمدُ بنُ سعد بنِ أَبي مريم عن ابنِ معين: (ابنُ جريجٍ ثقةٌ في كلِّ ما رُوِيَ عنه من الكتاب).[2]

وقال ابنُ معين أَيضاً : (كنَّا نُسمِّي كُتُبَ ابنِ جريجٍ كتبَ الأَمانة).[3]

قال عبدُ الله بنُ أَحمد: (حدَّثني أَبي قال حدَّثنا حجاجُ بنُ محمدٍ التِرمذيُّ عن ابنِ جريجٍ قال أَخبرني أَبو جعفرٍ محمدُ بنُ علي أَنَّ إِبراهيمَ ابنُ النَبيِّ صلى اللهُ عليه وسلَّمَ لَمَّا مات حُمِلَ إِلى قبرِهِ على منْسَجِ الفَرَسِ .

قال أَبي : كانَ يحيى وعبدُ الرَّحمنِ أَنكراه عليه فأَخرجَ إِلينا كتابَهُ الأَصلَ قِرّطاس فقال : ها أَخبرني أَبو جعفرٍ محمدُ بنُ علي)[4] أ.هـ.

قلتُ : فمعْ تصريحِ ابنِ جريجٍ بالسماعِ إِلاَّ أَنَّ ابنَ معينٍ وعبدَ الرحمن أَنكرا هذا الحديثَ عليه مِمَّا اضْطرَهُ أَنْ يُخرجَ كتابَه ويقول : ها أَخبرني أَبو جعفر ليؤكِدَ لهم صحةَ سماعِهِ منه .والله تعالى أَعلم

الثالث : انتقدَ بعضُ العلماءِ روايةَ ابنِ جريجٍ وضعفَها حتى ولو صَرَحَ فيها بالسَماعِ لأنه كان يرى الروايةَ بالإِجازةِ والمناولةِ ويتوسَعُ في ذلكَ

قال أَبو بكرٍ : (رأَيتُ في كتابِ علي بنِ المدينيِّ سأَلتُ يحيى بنَ سعيدٍ عن حديثِ ابنِ جريجٍ عن عطاءِ الخُراسانيِّ

فقال : ضعيفٌ. قلتُ : إِنَّه يقولُ أَخبرني .قال : لاشيء كُلُّهُ ضعيفٌ إِنَّما هو كتابٌ دفعَه إِليه)[5] أ.هـ.

---

(١) "العلل ومعرفة الرجال " (٣/ ٢٣٩) ، "تاريخ بغداد " (١٠ /٤٠٤) .

(٢) "تاريخ بغداد " (١٠ /٤٠٥) ، و"السير " (٦ / ٣٢٨) .

(٣) "العلل ومعرفة الرجال " (٣/ ٢٣٩) .

(٤) "العلل ومعرفة الرجال " (١ / ٣٤٤) .

(٥) "تهذيب التهذيب " (٦ / ٤٠٦) .

قال الحافظُ الذهبيُّ في " السير"[1]: (وكان ابنُ جريجٍ يرى الروايةَ بالإجازةِ والمناولةِ ويتوسَّعُ في ذلكَ ومنْ ثَمَّ دخلَ الداخلُ عليه في رواياتِه عن الزُّهريِّ لأنه حمَلَ عنه مناولةً وهذه الأَشياءُ يدخلُها التصحيفُ ولا سيَما في ذلكَ(العصر) لمْ يكنْ حدَثَ في الخطِّ بعدُ شَكلٌ ولا نَقْطٌ ، ولذا قالَ ابنُ معينٍ : ابنُ جريجٍ ليس بشيءٍ في الزُّهريِّ). أ.هـ.

ومن أَمثلةِ تَجَوُّزه في ذلكَ ما ذكره ابنُ سعدٍ في ((الطبقات))[2] عن الواقديِّ عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي الزِنادِ قال: (شَهدتُ ابنَ جريجٍ جاءَ إِلى هشامِ بنِ عروةَ فقال : يا أَبا المُنذرِ الصحيفة التي أعطيتَها فلاناً هي حديثُكَ ؟فقال : نعمْ قال الواقديُّ : فسمعتُ ابنَ جريج بعدَ ذلكَ يقول حدَّثنا هشامُ بنُ عروةَ ما لا أُحصي) أ..هـ.

وهذا جدولٌ جمعتُ فيهِ خلاصة ما تقدم: ففيه بيانُ الرواةِ المُختلَف فيهم ،مع بيانِ حكمِ كُلٍّ من العلائيِّ وابنِ حجرٍ، مع بيان الأَرجحِ فيهم .والله أسأَلُ أَنْ يتقبلَ عملي هذا ، وصلّى اللهُ على محمدٍ وعلى آلِه وصحبِهِ وسلَّم .

الرقم	الراوي	حكم العلائي	حكم ابن حجر	الراجح
١-	الحسن بن أبي الحسن البصري	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
٢-	هشيم بن بشير بن القاسم السلمي	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الثالثة
٣-	حميد بن أبي حميد الطويل البصري	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الثالثة
٤-	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة
٥-	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الثانية

(١) (٦ / ٣٣١)
(٢) (٥ / ٤٩٢)